

الإصلاحات و النمو الاقتصادي في الدول النامية

- دراسة حالة الجزائر -

*أ. جنيدي مراد¹

ملخص:

توضح هذا الدراسة الإجراءات المتخذة في الإصلاح التي اتبعت في الجزائر بمراحلها المختلفة بداية من مرحلة الإصلاح الهيكلي وصولا إلى برامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين ، حيث يعتبر تحويل المشاريع العامة إلى الملكية الخاصة أو ما يعرف " بالخصوصية " إحدى ركائز الإصلاح. ويبين كذلك مراحل التجربة الجزائرية وإجراءات تنفيذ برامج الإصلاح واهم العقبات التي واجهت التجربة وكيفية التغلب عليها وتقييم نتائج الإصلاح على النمو والإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

كما يلقي هذا البحث الضوء على الظروف العامة التي تم فيها تبني سياسة التوجيه الحكومي، ثم الظروف العالمية الجديدة التي حتمت ضرورة التحول إلى اقتصاديات السوق، وكذلك الظروف المحلية التي فرضت عمليات التحول هذه والتي تمثلت في تعثر التجربة الجزائرية على المدى البعيد في تحقيق الأهداف الاقتصادية للنظام وهي النمو المرتفع والمستدام، وعدالة في توزيع الدخل، وتحقيق نوع من الاستقرار أثناء النمو، وبالتالي الوصول إلى نوع من التنمية المستدامة.

المقدمة:

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي تمكّنت من تسجيل إحراز العديد من الخطوات الإيجابية، فقد كانت من بين هذه الدول الرائدة في مجال الصناعات الثقيلة خاصة سنوات السبعينيات والثمانينيات، وما يزال ينظر إليها على أنها من بين الدول النامية والعربية القادرة على إحراز التقدم وتعميمه على المستوى العربي. فلدى الجزائر الثروات الطبيعية والإمكانات المادية الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى امتلاكها للقوى البشرية القادرة والمؤهلة لتحقيق مثل هذا التطلع. وبحسب المصادر، فإن الجزائر أنفقت 50 مليار دولار ضمن خطة مالية امتدت على الخمس سنوات الاخيرة فيما يعرف ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، وتهدف هذه الخطة إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ

¹ - أستاذ مساعد (أ) - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر (3)

أكثر من عشر سنوات. وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الجزائري 5.3% سنوياً مع انخفاض تدريجي في عجز الميزانية. هذا ويمثل حجم الإنفاق على الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة 2001-2004، و كذا 2005-2009 التي تفوق أكثر من 280 مليار دولار.

وقد واجهت الدول النامية، وخاصة الجزائر التي كانت تنتهج النظام الاقتصادي المخطط، مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة، والتي تظهر في انخفاض مؤشرات التنمية التي تستخدم لقياس مدى تقدم الدول وتخلفها، ومنها الدخل الفردي ونسبة التعليم، مستوى الرعاية الصحية، معدلات العمر، المستوى المعيشي، وغيرها، ولذلك حاولت الجزائر أن تقوم بجملة من التعديلات الاقتصادية كمرحلة أولى للتحويل إلى نظام اقتصاد السوق، ومن أهم العوامل التي أطاحت بالاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية للخارج، واعتمادها المفرط على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي يشكل نسبة أكثر من 95% من الإيرادات المحصل عليها من الصادرات الإجمالية للجزائر⁽¹⁾.

ومن خلال هذا التقديم والعرض العام حول أهم التطورات الاقتصادية في الجزائر فقد حاولنا دراسة وتوضيح إشكالية هذا البحث، وتكمن في تحديد مدى نجاح تدابير الإصلاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر في بداية التسعينات، وأثرها على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الاجتماعية، وبالتالي على نمو وتنمية الاقتصاد الوطني، وقد حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال التالي: "هل نجحت الجزائر في إصلاح وإنعاش اقتصادها الوطني، وذلك من خلال واقع وأثر تطبيق هذه الإصلاحات على أداء الاقتصاد الكلي؟"

وللإجابة على هذا التساؤل سننتقل إلى النقاط التالية:

1- الإصلاحات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي :

1-1- تعريف الإصلاح الاقتصادي:

يمكننا القول أن الإصلاح الاقتصادي في جوهره، هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد، محوره هو التكيف مع آليات السوق؛ وبذلك يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني. ويمكن تقديم تعريف الإصلاح الاقتصادي كما يلي:

حدد البنك الدولي في تقرير له عن التنمية سنة 1988، تعريف الإصلاح الاقتصادي على أنه: "يحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشتمل عملية الإصلاح مجال القطاع العام، كما يتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص"⁽²⁾

1-2- رؤية صندوق النقد الدولي للإصلاحات الاقتصادية:

حيث نجد أن صندوق النقد الدولي في رؤيته للإصلاحات الاقتصادية يعتمد على فرض شروط قاسية وجد صارمة على البلدان النامية، وترتكز هذه المنهجية على ثلاثة جوانب أساسية⁽³⁾:

الجانب الأول: القضاء على العجز التجاري لميزان المدفوعات

الجانب الثاني: مكافحة ظاهرة التضخم

الجانب الثالث: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

وما يلاحظ على هذه الإجراءات هو تحجيم القطاع العام، وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وزيادة الضرائب على الطبقات الاجتماعية الفقيرة وتجميد الأجور ومدى تأثير ذلك على الغالبية العظمى من الشعب من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات الأرباح والدخول بالنسبة للقطاع الخاص وتحويل الأموال للخارج.

1-3- نموذج صندوق النقد الدولي للإصلاح:

حيث نجد هذا النموذج يعتمد على مجموعة من الفرضيات أو الافتراضات و التي نجعلها في النقاط التالية

وضع لكل قطاع قيد للميزانية: حيث نجد⁽⁴⁾:

-إجمالي دخل القطاع العائلي ناقص الإنفاق الجاري والاستثماري يساوي الطلب على النقد من القطاع الخاص ناقص مقدار التغيير في قيمة الدين

- إجمالي دخل القطاع الحكومي(العام) ناقص الإنفاق الجاري والاستثماري يساوي مقدار التغيير في اقتراض القطاع العام من مختلف المصادر

- مدفوعات القطاع الخاص بالنقد الأجنبي ناقص متحصلات القطاع الخاص بالنقد الأجنبي يساوي مقدار أرصدة ما تحصل عليه من القطاع الخاص و القطاع العام مع رصيد الاحتياطات الدولية لهذا البلد المدين

1-4-الإصلاح الاقتصادي من منظور اتفاقية واشنطن:

لقد كانت هذه الاتفاقية أو ما يسمى باتفاقية واشنطن في سنة 1989 وهذا عندما كانت الصحافة الأمريكية تتحدث عن عدم رغبة دول أمريكا اللاتينية في القيام بالإصلاح الاقتصادي و الذي كان الملجأ الوحيد لها للخروج من أزمة المديونية.

و قد قام "جون وليام سون" بدراسة أورد فيه عشرة إصلاحات في السياسة الاقتصادية، حيث يعتقد أنها هي التي يتطلب إجراؤها في دول أمريكا اللاتينية والدول النامية، وقد سمي جدول الإصلاح هذا باتفاقية واشنطن حيث يصف فيها مجموعة من الإصلاحات الموجهة الى السوق، وهي التي تمكن اقتصاديات الدول النامية التي تديرها الدولة أن تأخذ بها بهدف جذب رأس المال الخاص، وقد تبنت هذه الاتفاقية الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية بهدف تطبيقها كمرحلة أولى لسياسة الإصلاح الاقتصادي على اقتصاديات هذه الدول، وقد كانت أهم بنود الاتفاقية في النقاط التالية⁽⁵⁾:

- 1- الترشيح المالي بما يتطلبه ذلك من تقييد بالميزانية بهدف الحد من العجز المالي.
 - 2- مراقبة النفقات العمومية ووضع أولويات لها بما يتطلبه ذلك من الإبتعاد عن سياسات الدعم والإعانات.
 - 3- الإصلاح الضريبي بهدف توسيع قاعدة الضريبة مع تخفيض الضرائب الهامشية.
 - 4- تحرير السياسة المالية وذلك بهدف ضمان تحديد أسعار الفائدة تبعا لقواعد وآليات السوق الحرة.
 - 5- إتباع أسعار الصرف التي تساهم في نمو مطرد في تجارة الصادرات غير التقليدية.
 - 6- تحرير التجارة وضرورة الابتعاد عن نظام الحصص مع تخفيض القيود الجمركية إلى حدود 10% خلال عشرة سنوات.
 - 7- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإزالة كافة أشكال العراقيل والعقبات أمامها ومعاملة المستثمر الأجنبي بالمساواة مع المستثمر المحلي. وكذا خوصصة المشاريع العام.
 - 8- إعادة تكييف القوانين بما يضمن تشجيع وإنشاء شركة جديدة مع ضمان المنافسة التامة.
 - 9- ضمان حقوق الملكية وتوافرها لجميع المستويات تجنب المبالغة في التكلفة.
- وما يمكن ملاحظته هو أنه لا فرق بين رؤية البنك العالمي والصندوق للأزمة، وإن كان اختلافا شكليا في طرق وأساليب معالجتها، ولكن وصفات كل منهما لم تأت بالعلاج المطلوب.
- 2- الإصلاحات الاقتصادية و النمو الاقتصادي:

لقد توصلنا إلى أن الإصلاح الاقتصادي هو عبارة عن تكلفة ترتبط نوعا وكما و هذا بمعطيات البيئة الداخلية و كذلك بحجم و نوع استغراق البلد المعني في العالم الخارجي.

السؤال المطروح هنا هل هناك تناقض بين الإصلاح الاقتصادي و النمو؟، أو بصورة أخرى هل عملية الإصلاح تعيق المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

2-1- آثار سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي:

التأثير الانكماشى في الغالب يحدث بسبب تخفيض الإنفاق العام والاستثمار العام (وهما يشكلان نسبة كبيرة في الدول النامية) وبالتالي تخفيض الطلب (المقصود لامتناس فائض السيولة) الذي ينجم عنه:

- نقص في الإنتاج ، زيادة في البطالة
- تدهور في مستوى المعيشة ، تدهور في الخدمات الاجتماعية
- عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على الإنتاج المحلي (عدم التكافؤ في المنافسة)

3- الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل الإصلاحات:

لقد كان للارتفاع الهائل في أسعار النفط سنة 1979 إلى زيادة الإيرادات المتحصل عليها من صادرات النفط، وهذا من 6.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980، ولذلك نجد أن التمويلات كانت تعرض على الجزائر، وتعطي صفقات ذات تكنولوجيا متطورة، حيث توجه إلى قطاع المحروقات بصفة خاصة والذي أدى بدوره إلى ارتفاع الصادرات.

وهكذا نجد أن فترة الثمانينات تميزت بطابع بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية، وكان هذا كله على حساب عاملي الاستثمار والتشغيل، وبذلك أدى ذلك إلى ظهور البطالة بشكل فادح، وضعف في مردودية المؤسسات العمومية، والتي خصصت لها الدولة استثمارات جد ضخمة، وبالتالي لجأت الدولة إلى توجيه الاستثمارات الجديدة وذلك بهدف تدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق والسدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة، وذلك باعتمادها شبه الكلي على الموارد الخارجية، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كليا على تصدير المحروقات، حيث كان شديد التأثر للصدمات

الخارجية وخاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط، وهذا ما حدث سنة 1986، حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار ، أي نسبة 43 % وذلك سببه انهيار أسعار المحروقات بأكثر من نصف قيمتها (من 35 إلى حوالي 10 دولار للبرميل) حيث تمثل المحروقات ما نسبته 97 % من قيمة الصادرات⁽⁶⁾.

وقد تأثرت مديونية الجزائر من تقلبات أسعار المحروقات وأسعار الفائدة وكذلك بسبب تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي في سنة 1985 ، وفي نفس الوقت نجد أن الدولار الأمريكي فقد نصف قدرته الشرائية، وهذا ما أدى الى زيادة الديون الخارجية كنتيجة لذلك بحوالي 7 ملايين دولار، وهذا ما أدى الى العجز في تسديد الديون و كان ذلك كنتيجة لتراكم الديون الخارجية للجزائر، حيث ارتفعت من 10 مليار دولار الى أن وصلت الى 28.6 مليار دولار أواخر الثمانينات⁽⁷⁾.

الجدول رقم (1): تطور الديون الخارجية خلال فترة الثمانينيات (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات المؤشرات	1980	1982	1984	1986	1988	1989
إجمالي الديون	19.35 9	17.728	15.944	22.906	26.745	28.574
نسبة زيادة الديون	3.5- %	0.26 %	2.1- %	24.4 %	6.8 %	6.6 %
خدمات الديون	4.084	4.563	5.125	5.185	6.564	7.530
نسبة الديون الى PIB	47 %	45 %	34 %	31 %	37 %	39 %

Source :Mourad Ben Achenhou ,Dette et Démocratie, «Echarifa »Alger ,p100

4- أسباب ودوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية:

لقد سجلت فترة الثمانينيات عدة مشاكل وصعوبات وهذا على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية، وكذا على مستوى الجهاز المصرفي الذي نجده قد عجز بأطره القانونية والمالية عن تعبئة وجمع المدخرات وتمويل الاقتصاد الوطني، فكان لابد من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي وحتمية الإصلاحات الاقتصادية.

غير أن عملية الإصلاحات انطلقت في أجواء تميزت بشدة الضغوط المالية الخارجية كان سببها انخفاض سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، فانهارت بذلك إيرادات الجزائر المالية الخارجية من المحروقات بحوالي 12 مليار دولار إلى 7 مليار دولار، أي نسبة 43%، مع العلم أن أهمية ووزن المحروقات في الميزان التجاري الجزائري مرتفع جدا، ويبلغ حوالي 97% من قيمة الصادرات من السلع والخدمات، ولقد انعكست آثار هذا التدهور سلبا على التوازن العام للموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج⁽⁸⁾.

ونظرا للوضعية الاقتصادية الخائقة التي وصلت إليها الجزائر، وهذا خاصة بعد انهيار وتراجع مداخيلها من العملة الصعبة في أواخر الثمانينيات، حيث أدى ذلك إلى لجؤ الجزائر كما هو معروف إلى صندوق النقد الدولي مستخدمة القسط الاحتياطي بالصندوق، "حيث استعملت احتياطاتها في الصندوق أواخر سنة 1988"⁽⁹⁾، وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين صندوق النقد الدولي في ماي 1989، و جوان 1991، وكذا الاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك العالمي في شهر سبتمبر 1989، كما كان هناك اتفاقيتين بعد ذلك عامي 1994، 1995.

و لكن رغم ذلك فقد عجزت الجزائر على توفير السيولة الخارجية اللازمة، وخاصة بعد التراجع في أسعار البترول سنة 1993، و بالتالي أدى ذلك إلى تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وارتفع معدل البطالة، وتدهور ميزان المدفوعات، وبهذا انخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تكاد تغطي أكثر من بضعة أسابيع من حاجيات البلاد من الاستيراد، أما على مستوى الفاتورة الغذائية فهي تزيد عن 2 مليار دولار سنويا، وتجاوزت خدمات المديونية 80 % من الإيرادات الخارجية، وبالتالي لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وذلك نظرا لهشاشة اقتصادنا الذي يتميز بالتبعية الاقتصادية.

5- الاقتصاد الجزائري و محتوى برنامج الإصلاحات الاقتصادية :

5-1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994 . 1995):

وقد تضمن هذا البرنامج التزام الجزائر بتطبيق جملة من الإجراءات وهي⁽¹⁰⁾ :

- تحرير التجارة الخارجية: فكل المنتجات قابلة للتصدير مع الصفقات التجارية المسموح بها،

- نظام سعر الصرف : بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عملية التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع الشروط تصبح أسعار الصرف تتحدد وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

- **سياسة الأسعار:** نظام الأسعار يتحدد وفق ثلاث أنماط : السعر الإداري أو المدعم، أسعار ذات هامش ربح محدد، نظام الأسعار المعلن سابقا.

- **سياسة الميزانية :** إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكن بفضل تغير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية وكذا الجمركية، وكذلك على مختلف الضرائب على الواردات، وهناك مداخيل أخرى منتظرة نظرا لتحرير الأسعار الداخلية وكذلك تحسين مردودية الإدارة الضريبية.

- أما فيما يخص ميزان المدفوعات، فإن الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة تهتم بأربع أولويات:

1- زيادة الصادرات خارج المحروقات.

2- تحرير الواردات.

3- تكوين احتياطي للعملة الصعبة.

4- إعادة تمويل متعدد الأطراف للمديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل.

والنجاح في هذه الإستراتيجية سيسمح للجزائر من إعادة كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية.

5-2- برنامج التعديل الهيكلي (1995 . 1998):

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي مصحوبة بإعادة جدولة الديون و بمشروطة تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية و الاقتصادية الداخلية منها و الخارجية، وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج .

- مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة

- خفض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة 95/94 إلى 2.2% سنة 98/97.

- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5.5% من الناتج المحلي ما بين الفترة 95/94 إلى 98/97.⁽¹¹⁾

بعد تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات

والذي كان يهدف الى دفع عجلة النمو الاقتصادي ويعمق في نفس الوقت الاصلاح الهيكلي. وقد كان هذا البرنامج يهدف على المدى المتوسط إلى العمل على إعادة النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة وإيجاد نوعية نمو خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسب العالمية (3-4 %) ⁽¹²⁾.

6- تقييم برنامج الإصلاحات الاقتصادية:

6-1- تقييم الإصلاحات من جانب معطيات الاقتصاد الكلي:

لقد تم تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي وهذا لمدة سنة، وهذا رغم الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي تعيشها الجزائر آنذاك، وهذا ما أكده مدير عام صندوق النقد الدولي السيد " ميشال كامديسيس " في الاجتماع بين الجزائر والصندوق بمديرد سنة 1994، حيث قام بتهنئة الدولة الجزائرية التي التزمت بالشجاعة رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا وهذا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق ⁽¹³⁾.

قبل أن نقدم تقييما لفترة الإصلاحات الاقتصادية (94-98) نجد أنه من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط، وكذا التحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى. وذلك ما نلاحظه على المظاهر التي تمس عدة جوانب اقتصادية كلية.

- حيث قد سمحت إعادة الجدولة إلى توفير 16 مليار دولار، وكذا التخفيف من الضغوط المالية الخارجية، كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انتقلت من 03 إلى 07 سنوات.

- كما برز أثر آخر وهو انخفاض الواردات وزيادة الصادرات وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة إيرادات النفط، أما انخفاض الواردات سببه انخفاض الطلب على السلع الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات، وقد أدت هذه الزيادة في الصادرات الى تسجيل فائض في الميزان التجاري كما يوضحه هذا الجدول:

جدول رقم(2): تطور الميزان التجاري (93-99) (الوحدة:مليار دولار أمريكي)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1999
الصادرات	10.4	8.9	10.3	13.2	10.2	12.5

الواردات	8.0	9.2	10.1	9.1	9.4	9.1
الرصيد	2.4+	0.3-	0.2+	4.1+	0.8	3.4
معدل التغطية	130	97	102	145	108	137

Source :Revue Conjoncture n 67 ,Algérie ,juillet 2000, p09

وبفضل هذا تم تكوين احتياطات صرف معتبرة من العملة الصعبة مما يسمح بالتحكم في قيمة العملة وكذا تقليص اللجوء الى الاقتراض، و قد تطورت احتياطات الصرف حسب الجدول المبين أدناه .

الجدول رقم(4):تطور احتياطات الصرف (93-00) باستثناء الذهب (وحدة مليار دولار)

بيان	93	94	95	96	97	98	99	00
الاحتياطات بالعملة الصعبة	1.5	2.6	2.1	4.2	8.05	6.84	4.41	6.0
الاحتياطات/شهر استيراد	1.9	2.9	2.1	4.5	9.03	7.38	4.57	8.32

Source : op-cit p 05

بالنسبة لنظام الصرف، فقد تم تعديل سعر الصرف سنة 1994 وتخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 % و هذا مقابل الدولار الأمريكي، و كان العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، ثم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 ومن بين النتائج الايجابية المسجلة محاولة استرجاع التوازنات المالية سواء الداخلية أو الخارجية والتي تظهر فيما يلي:

- الانخفاض التدريجي في عجز الميزانية العامة، حيث لم يكن الهدف هو محاربة العجز في الميزانية فقط، وإنما تحقيق مستوى معتبر في الادخار العام.

- ومن أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية استخدمت السلطات سياسة نقدية صارمة متشددة وسياسة مرنة بالنسبة لسعر الصرف، وطبقت سياسة أسعار فائدة حقيقية موجبة، وبالتالي تقلص العجز المالي للميزانية العامة من 9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى فائض تزيد نسبته على 3 % سنة 1994 و 2.4% سنة 1997، و قد تحقق هذا الأداء الايجابي للمالية العامة بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة الوطنية وارتفاع أسعار النفط العالمية وهذا خلال السنوات (1990 -1997).

- أما معدل التضخم فقد نجحت الجزائر في تقليصه، إذ عرف انخفاضا من 39 % سنة 94 إلى 6% سنة 1997 ثم إلى 4.1% سنة 99 ، ثم 1.4% سنة 2000 وهذا كله بفضل السياسات الصارمة التي نفذتها الجزائر .

- إنعكست المصاعب المالية للمؤسسات العمومية على مستوى الواردات التي تراجعت في النصف الثاني لسنة 1998، ونفس الفترة لسنة 1999 بنسبة 11.8%، خاصة مواد التجهيز، و 6.3% بالنسبة للمواد الأولية والسلع الخام.

- وبخصوص النمو الاقتصادي، فبعد أن كان سالبا في المتوسط (- 0.5 %) في فترة سنوات (1986 . 1993) حيث بلغ انخفاضه 2.2 % في سنتي (88 . 93) ثم أصبح موجبا منذ سنة 1995، حيث بلغ متوسطه 3.4 % خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج⁽¹⁴⁾ .

6-2- تقييم سياسة الإصلاحات على الجوانب الاجتماعية:

إن برنامج التعديل الهيكلي حتى وإن حقق بعض التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أنه في المقابل كانت تكلفته الاجتماعية على فئات المجتمع ثقيلة جدا والتي نوجزها باختصار فيما يلي:

- ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير جدا، وذلك راجع إلى تسريح عدد كبير من العمال نتيجة إفلاس المؤسسات التي مستها إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية و الخدماتية .

- ارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود الى مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة آنذاك وهي كما أشرنا اليه سابقا في برنامج الاستقرار⁽¹⁵⁾ :

7- برنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين(2001-2009):

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي كان يغطي الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2004، و قد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات الى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% وهذا بالمقارنة مع سنة 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي و التركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن هذا التحدي كان على مستوى إدارة هذا الإنفاق و ليس في كميته، كما عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الإنفاق الحكومي ب 6.10% و هذا مقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا ب 6 مليار دينار، و من الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار و هو ما يعادل 9.23% من قيمة الناتج المحلي، و عرفت هذه

السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي و المقدّر بـ 525 مليار دينار و التي تم تخصيصها لهذا المخطط⁽¹⁶⁾.

ومع بداية سنة 2005 انطلقت الجزائر في بعث برنامج اقتصادي جديد وذلك لدعم النمو الاقتصادي و هذا للفترة الممتدة (2005-2009) ومن بين ما يتضمن هذا البرنامج نجد محورين أساسيين:

المحور الأول: يتمثل في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (حوالي 4200 مليار دينار و ذلك لغرض تدعيم البنية التحتية و كذا تنشيط القطاعات الاقتصادية).

المحور الثاني: فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور و إدارة أحسن للدين العام و كذا تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

وهذين البرنامجين هدفهما هو تحقيق و دعم النمو و هذا بعد ثماني سنوات من انتهاء الجيل الأول من الإصلاحات، حيث نجد الجدول التالي يبين لنا تطورات النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج الإنعاش و دعم النمو الاقتصاديين:

السنوات	2000	2001	2004	2006
النمو (%)	2.4	1.9	5.2	5

المصدر: حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة العدد 32: ك 2 يناير 2007 -34

8- نتائج الإصلاح على نمو وإنعاش الاقتصاد الوطني:

بعد تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري بكل تكاليفها وانعكاساتها على المستوى الاجتماعي واقتصاد أوجه التحسن على مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية، لا تزال أفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدة المنال و صعبة في ان واحد، ويتمثل التحدي الحقيقي في هذا المجال في دعم القدرة على المنافسة في إطار معين وشروط الحماية الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وتطبيق إستراتيجية وسياسات من أجل توفير الحماية المؤقتة للإنتاج الوطني وكذلك الشراكة، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات وتوضيح إختيار السياسة الصناعية الوطنية والوصول إلى تأهيل الخدمات وهذا مقارنة بالتطور السريع للمحيط الاقتصادي والتكنولوجي ومقتضيات ما أشرنا إليه سابقا بخصوص المنافسة، وتشخيص الإتجاهات التي تدعم مسار اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمي.

- رغم الإصلاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر ومحاولات الإنفتاح الاقتصادي يبقى الاقتصاد يخضع لتأثير السوق العالمية، سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية، وإرتباط

الإقتصاد الوطني يظهر من خلال أسعار الدولار حيث أن 42% من المديونية كانت تسدد بهذه العملة وصادرات المحروقات نجدها مفوترة بالدولار كذلك.

- مكنت الإصلاحات من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية، إلا أن الأوضاع تختلف بالنسبة لسوق العمل و نتيجتها الطبيعية القدرة الشرائية التي تدهورت كثيرا، ومن ثم إنخفاض مستوى المعيشة، وهذا لا يسمح بتحقيق نمو إقتصادي دائم ويطرح إشكالية محدودية مخططات الإستقرار الاقتصادي التي تمولها المؤسسات الدولية.

- تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس. ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيراً من الفوائض التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003-2005، وأيضاً من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الدين الخارجي. كما أن الجزائر أعطت انتباهاً كبيراً للنشاط السياحي الذي بات يشهد نمواً واضحاً.

وقد عرف ميزان المدفوعات تحسناً مستمرا خلال الفترة (1999-2007) نظرا للارتفاع المتواصل لسعر النفط، وهذا ما سمح بنمو احتياطات الصرف، كما ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من قيمة 2.38 مليار دولار سنة 1999م إلى 20.80 مليار دولار و هذا سنة 2007 و هو رصيد معتبر لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن هذا الرصيد يرتبط بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة (1999-2007) و هو ما يفسر عدم التوازن بين مختلف بنود ميزان المدفوعات نظرا لاعتماد الإقتصاد الوطني على الصادرات النفطية فقط.

الخاتمة:

ان تجربة الإصلاح في الجزائر من خلال السياسة المتبعة قد أثارت نزعة نحو انفتاح اقتصادي مفرط للأسواق، الأمر الذي أدى في الكثير من الحالات إلى ظهور نوع من المنافسة يصعب تحملها من طرف المؤسسات، ان ظروف النمو الدائم لم تتوفر بعد، وأن التوازنات المالية تبقى عاجزة عن دعم هذا المسار لحد الآن، وان توفرت شروط الإصلاح الاقتصادي، حيث اقتصرت على تحسن في التوازنات المالية، وهذا بدوره قد أضعف حدة الإقتصاد الجزائري، وعرضت إمكانية استمرار النمو والإنعاش للتراجع، وهذا رغم النمو المسجل 2.6 % لسنة 2000. ومن خلال ضغط هذه السياسات على الطلب الكلي، وهذا ما أدى إلى تقليص في مستويات النمو مؤدية بذلك إلى إفقار فئات كبيرة من العمال.

وجب في الأخير أن نشير و نستخلص أن الدول النامية، والتي تعتبر الجزائر من بينها أن تركز في تنميتها على الاعتماد بالشكل الأساسي على قدراتها الذاتية، و ذلك للتغلب على أزماتها الاقتصادية التي تواجهها من سنة إلى أخرى، وهنا يجب الإشارة إلى أن على الدولة أن تتفاعل مع تكتل اقتصادي واحد إقليمي، أو حتى تكتلات اقتصادية متعددة، و ذلك لكي تندمج في الاقتصاد العالمي و تواكب تطورات العولمة، و حتى تصل الى ذلك فلا بد أن تقوم بمجموعة من الإجراءات:

- العمل على تشجيع الصادرات وكذا تنويعها ولا يكون ذلك إلا من خلال الاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية

- العمل على ترشيد الإنفاق الحكومي و خاصة الاستهلاكي.

- تحفيز و تشجيع جلب رؤوس الأموال و الاستثمار في الدول النامية.

- من أجل الوصول إلى نمو مستدام و كافي لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة منذ سنة 1990 و المتمثلة في محاربة الفساد، إصلاح منظومة الحكم و اعتماد الحكم الراشد، إصلاح القطاع العام الاقتصادي، إصلاح القطاع المصرفي.

و بهذا يجب على الجزائر أن تواكب كل هذه التطورات الاقتصادية العالمية، و ذلك من خلال التخلص تدريجيا من ارتباط وضعيتها التنموية و المالية بتحسين أسعار النفط العالمية، و أن تعمل على تطوير القطاعات الأخرى كالصناعات الخفيفة و المتوسطة من خلال تأهيل و خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة، و كذا الاهتمام بقطاع الفلاحة، و ذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي التخفيض و التقليل من فاتورة الاستيراد من جهة، ومن جهة أخرى العمل على رفع حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذا التخلص بهذه الخطوة من الارتباط الوثيق لإيرادات الدولة من العملة الصعبة بالنفط فقط، وهذا كل ما يتطلبه رسم سياسات جديدة في مجال الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر في وقت سابق، بالإضافة إلى (برنامج الإنعاش الاقتصادي، و برنامج دعم النمو)، والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة من الزمن.

قائمة الهوامش :

(1) بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1999 ، ص 358.

(2) - محمد ناظم حنفي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، مصر، 1992، ص 191-192.
- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي 2007-2008

- (3) زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المستقبل العربي، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، 1989، ص 184.
- (4) مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص 103، 104،
- (5) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة العدد 32 :ك 2 يناير 2007 -34
- (6) بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص 291 .
- 7) CNES , la dette extérieure des pays du sud , colloque international , Annaba, décembre 1999 , p 61 .
- (8) بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 291.
- (9) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 195.
- 10) Banque d'Algérie, Résumé du programme « STAND- BY » , p 08.
- (11) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 222، 223.
- (12) كرمان عبد الوهاب، الاقتصاد الجزائري، الاستقرار والإصلاح الهيكلي، الملحق الأول، المحاور الأساسية للبرنامجين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، ص 8.
- 13) Economie, Mensuel économique publiée par Algérie_ presse- service, n ;12, novembre 1994 .
- (14) النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 114.
- (15) كرمان عبد الوهاب، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2000، ص 4
- (16) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 230.